المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن
الاستراتيجية وخطة العمل لعام 2022

يهدف هذا التحديث إلى تقديم ملخص شامل للأولويات الرئيسية للمفوضية في اليمن في عام 2022 ويكمل استراتيجية الدولة لعام 2022 المتاحة على موقع Global Focus.

بعد مرور أكثر من سبع سنوات على اندلاع النزاع، لا يزال اليمن يواجه أزمة إنسانية وأزمة حماية مدمرة لا هوادة فيها. وفقاً لاستعراض الاحتياجات الإنسانية[1] لعام 2021 ، يعتمد حوالي 66% من سكانها البالغ عددهم 30 مليون نسمة على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة يومياً. هذا العدد يشمل أكثر من 4.2 مليون شخص من النازحين داخلياً و 102,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء[2]. أدّى تصاعد النزاع واستمرار انعدام الأمن والحصار والانهيار الاقتصادي إلى دفع ما يقدر بنحو 80% من إجمالي عدد السكان إلى ما دون خط الفقر وتعريضهم لخطر المجاعة الشديدة، في حين أن النازحين داخلياً أصبحوا عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي أكثر من غيرهم من اليمنيين.

لا يزال النزوح الداخلي يجسد إحدى السمات المميزة للأزمة اليمنية. خلال عام 2021 وحده، أُجبر أكثر من 157,000 يمني على الفرار من ديارهم بسبب النزاع، لا سيما في محافظات مأرب وتعز والحديدة والبيضاء. في ظل استمرار واحتدام الأعمال العدائية، وفي ظل غياب التفاوض على تسوية سياسية، فإنه من المتوقع أن يستمر اتجاه حالات النزوح الجديد والممتد في عام 2022. في حين أن فرص العودة الآمنة والكريمة للنازحين داخلياً قد تنشأ في المناطق المستقرة، فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني الحالي ونقص الخدمات العامة يثير القلق بشأن الطابع الطوعي والمستدام للعودة.

لا تزال بيئة الحماية في جميع أنحاء البلاد خطيرة للغاية. يستمر المدنيون في دفع الثمن الأكبر للانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني المرتكبة من قبل أطراف النزاع، مع تعرض النساء النازحات والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى لمخاطر الحماية المتزايدة بسبب الآثار المتعددة للنزاع وضعف سيادة القانون وتدهور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية مع زيادة فترة النزوح مطولاً.

أُجبر آلاف الأطفال في اليمن على الفرار من منازلهم ، لكن لا ينبغي إجبارهم على الفرار من التعليم. أكثر من مليوني فتاة وفتى في سن الدراسة في اليمن خارج المدرسة الآن. تقوم فرق تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات التابعة للمفوضية بإعادة تأهيل المدارس لمساعدة الأطفال النازحين على مواصلة دراستهم. الصورة: © المفوضية

أرقام رئيسية

20.7 مليون
من اليمنيين المحتاجين[3]

12.1 مليون
من اليمنيين في حالة احتياج ماسة [3]

4.2 مليون
من اليمنيين النازحين داخلياً (تقديري)

102,110
من اللاجئين وطالبي اللجوء (معظمهم من الصوماليين والإثيوبيين)

79% من النازحين داخلياً
من النساء والأطفال

2.6 مليون نازح داخلي
يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة كبيرة [4]

1.6 مليون نازح داخلي
يعيشون في 2,200 موقع غير رسمي

80% من اليمنيين
يعيشون تحت خط الفقر[3]

في عام 2022، بلغت احتياجات المفوضية من التمويل 291.3 مليون دولار أمريكي للحفاظ على استمرار تقديم المساعدات المنقذة للأرواح وخدمات الحماية للنازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء الأكثر ضعفاً والمتضررين من النزاع المستمر في اليمن. لغاية 15 فبراير 2022، تم تمويل عمليات المفوضية في اليمن بنسبة 9%.

[1] لا يزال استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2022 قيد الصياغة النهائية.
[2] بدأت المفوضية عملية مراجعة لعدد اللاجئين في أغسطس 2020 والتي أسفرت بشكل مطرّد عن انخفاض إجمالي عدد اللاجئين المسجلين.
[3] استعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2021.
[4] تقييم الأمن الغذائي في اليمن وتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي لعام 2022 مازالا قيد المراجعة من قبل قطاع الأمن الغذائي.

لا تزال المفوضية هي الوكالة الوحيدة التي تعنى بحماية ورفاه حوالي 102,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء اليمن، معظمهم من الصومال وإثيوبيا. يدفع اللاجئون وطالبو اللجوء ثمن تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ويستمرون في الاعتماد على المساعدات الإنسانية، وغالبًا ما يُنظر إليهم كعبء إضافي على الخدمات العامة المنهكة أصلاً. لا تزال بروتوكولات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) تمثل تحدياً أمام استئناف برنامج المساعدة على العودة الطوعية إلى الصومال، في حين أن تدهور الوضع الأمني في إثيوبيا أثر سلباً على فرص العودة الطوعية والآمنة إلى الوطن، بينما تشير البيانات الأخيرة إلى زيادة عدد طالبي اللجوء الوافدين إلى اليمن، بما في ذلك من إقليم تيغراي. في حين أن الوافدين إلى البلاد من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي يمثلون بشكل أساسي تحركات الهجرة، فمن المتوقع أن تتزايد اتجاهات اللجوء بشكل طفيف في عام 2022.

من المتوقع أيضاً أن تبقى اليمن واحدة من أكثر البيئات التشغيلية غير المواتية، في ظل العراقيل الإدارية ومحاولات السلطات التدخل في الأنشطة الإنسانية ، والعقبات الأمنية التي تعيق الوصول وتقلص مساحة التدخلات الإنسانية. ستواصل المفوضية تحديد وتحليل المخاطر المرتبطة بهذه البيئة التشغيلية واتخاذ تدابير التخفيف الاستباقية والتفاعلية المناسبة، وستسعى جاهدة للتمسك بالمبادئ الإنسانية في تقديم مساعداتها وخدماتها، بالتعاون مع المجتمع الإنساني والدولي الأوسع.

عائلة يمنية نازحة تجلس في مأوى مؤقت خلال تمرين تقييمي في موقع في محافظة الحديدة ، اليمن. الصورة: © المفوضية/أليخاندرو ستالر

المجالات الرئيسية للتدخل والأنشطة والاحتياجات التمويلية لاستجابة المفوضية في اليمن

يقدم الجدول أدناه عرضاً عاماً عن المجالات الرئيسية للتدخل والأنشطة الرئيسية التي ستنفذها المفوضية في اليمن في عام 2022. هذه القائمة ليست شاملة، ويمثل عدد المستفيدين رقماً تقديرياً للأشخاص الذين سيتم الوصول إليهم من خلال الأنشطة المختلفة. يمكن أن يحصل العديد من الأشخاص على المساعدة من خلال طرق تدخل مختلفة. يمكن الاطلاع على الميزانية الكاملة حسب النتيجة ومجالات التمكين على موقع Global Focus.

مجال التدخل	الأنشطة المختارة والمستفيدين المستهدفين (رهناً بتوفر التمويل)	الميزانية (بالدولار الأمريكي)
الرفاه والاحتياجات الأساسية	• سيتم تقديم المساعدات النقدية متعددة الأغراض إلى **1.5 مليون شخص من النازحين داخلياً** والأفراد الضعفاء في المجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى حوالي **50,000 شخص من اللاجئين** وطالبي اللجوء • ستحصل **65,000 أسرة من الأسر النازحة داخلياً و 5,000 أسرة من الأسر اللاجئة وطالبة اللجوء** على مواد الإغاثة الأساسية • ستتم إتاحة وصول **38,000 شخص من النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء من ذوي الاحتياجات الخاصة** إلى الإسعافات النفسية الأولية والدعم النفسي والاجتماعي	$117.2 مليون
السكن والمستوطنات المستدامة	• ستحصل **55,000 أسرة من الأسر النازحة داخلياً** على مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ • سيتم دعم **20,000 أسرة من الأسر النازحة داخلياً** بوحدات المأوى الانتقالي • ستحصل **54,000 أسرة من الأسر النازحة داخلياً** على منح نقدية لتوفير إيجار المساكن وإعادة تأهيل المنازل	$69.5 مليون
التعليم والحياة الصحية	• سيتم تيسير وصول **110,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء** إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، جنباً إلى جنب مع أفراد المجتمعات المضيفة • ستتم مساعدة حوالي **9,300 طفل من الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء** للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وسيتم دعمهم للوصول إلى التعليم العالي	$10.6 مليون
العنف القائم على نوع الجنس	• سيستفيد حوالي **5,500 شخص من النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء** من الخدمات المتخصصة للناجين من العنف القائم على نوع الجنس • ستستفيد حوالي **3,350 امرأة وفتاة** من الأنشطة الاجتماعية وأنشطة التمكين	$7.4 مليون
المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة	• سيشارك حوالي **26,250 شخص من النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء** في جلسات التوعية القانونية حول الحقوق الأساسية والمسائل المدنية وغيرها • سيتمكن **28,400 شخص من النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء** من الحصول على الاستشارات القانونية الفردية والتمثيل القانوني والوساطة	$7.3 مليون
الاعتماد على الذات والإدماج الاقتصادي وسبل كسب العيش	• سيستفيد **12,000 شخص من النازحين الضعفاء** من مبادرات النقد مقابل العمل وتدخلات سبل كسب العيش الأخرى	$7 مليون
العودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدام وإعادة التوطين والمسارات التكميلية	• ستواصل المفوضية استكشاف **العودة الطوعية للاجئين** من خلال استطلاعات النوايا، والتسجيل، وتقديم المشورة، وتوفير الوثائق القانونية، والمساعدة قبل المغادرة والنقل. ستواصل المفوضية استخدام **إعادة التوطين** بشكل استراتيجي والدعوة لدى بلدان إعادة التوطين لزيادة الفرص	$7 مليون
الوصول إلى الأراضي والتسجيل والتوثيق	• سيتم تيسير حصول **20,000 شخص من النازحين داخلياً** على بطاقات الهوية وغيرها من وثائق الهوية سارية المفعول الصادرة عن السلطات • ستتم مساعدة **1,300 طفل من الأطفال اللاجئين** في الحصول على شهادات الميلاد • سيتم تسجيل **34,100 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء** على أساس فردي أو سيتم تجديد وثائقهم	$6.8 مليون
حماية الطفل	• سيستفيد حوالي **3,500 طفل من الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء** من خدمات حماية الطفل الحيوية، بما في ذلك إجراءات تحديد المصالح الفضلى والمساعدة القانونية والأنشطة الترفيهية • سيستفيد **31,500 طفل من الأطفال النازحين داخلياً** من الوصول إلى الأنشطة الترفيهية والدعم النفسي والاجتماعي	$6.7 مليون
الحماية والسياسات والقوانين	• ستواصل المفوضية **تعزيز أنشطة التنسيق** بين الجهات الفاعلة في مجال الحماية وستواصل الدعوة والمناصرة لدى السلطات المكلفة لضمان توفير بيئة حماية أكثر ملاءمة للنازحين في جميع أنحاء اليمن	$6.2 مليون
المشاركة المجتمعية وتمكين المرأة	• تدير المفوضية وشركاؤها آليات تقديم التغذية الراجعة المجتمعية **للنازحين داخلياً والعائدين من النازحين داخلياً وطالبي اللجوء واللاجئين** من خلال الموارد البشرية المخصصة (**ضباط المساءلة وموظفي التدخلات النقدية والمكلفين بالخطوط الساخنة، وما إلى ذلك**)، والاتصال المتبادل لضمان وصول الأشخاص موضع الاهتمام إلى المعلومات والتعليقات في الوقت المناسب بشأن استفساراتهم وشكاواهم	$6.2 مليون
تحديد وضع اللاجئين	• ستواصل المفوضية تنفيذ **أنشطة تحديد وضع اللاجئين وفقاً لولاية المفوضية** لطالبي اللجوء من غير الصوماليين في جنوب اليمن وستوفر **بناء القدرات** للسلطات	$2.1 مليون

تقييم أوجه الضعف والاحتياجات ومخاطر الحماية

تقوم المفوضية بإجراء أنواع مختلفة من التقييمات لتحديد احتياجات النازحين حديثاً بصورة سريعة وتحديد سمات الضعف لدى النازحين داخلياً واللاجئين وطالبي اللجوء واحتياجاتهم، فضلاً عن أثر مساعدات المفوضية على رفاه المستفيدين. يتم إجراء جميع التقييمات بتطبيق نهج العمر والجنس والتنوع. تشمل الأنواع الرئيسية لتقييمات المفوضية التي سيتم إجراؤها في عام 2022 ما يلي:

- التقييم الاجتماعي وتقييم الضعف لدى النازحين داخلياً على مستوى الأسرة، وجمع البيانات الأولية على مستوى الأسرة عن السمات الديموغرافية للأسرة، وعن الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وأوجه الضعف، وعن احتياجات الحماية المحددة (التوثيق، والمساكن والأراضي والممتلكات، والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وما إلى ذلك)، والاسترشاد بها في البرامج والمناصرة؛ بالإضافة إلى الاستفادة منها في عملية تحديد الأهلية للحصول على المساعدة النقدية.

- التقييمات السريعة المستمرة للحماية والاحتياجات للتقييم السريع للوضع في مناطق النزوح الداخلي الجديدة.

- التقييمات التشاركية للاجئين ، إلى حد كبير من خلال مجموعات النقاش البؤرية وتقييمات الأسرة.

- عمليات الرصد ما بعد التوزيع التي تلي توزيع المساعدات النقدية ومواد الإغاثة الأساسية وتدخلات المأوى للحصول على الملاحظات والتغذية الراجعة حول المساعدات المقدمة وأثرها.

237,000 أسرة نازحة داخلياً (< 1.4 مليون فرد) شملها التقييم من قبل المفوضية في عام 2021

- تمت تغطية 18 محافظة من أصل 22 محافظة في اليمن
- تمت تغطية 217 مديرية من أصل 333 مديرية في البلاد
- تم إجراء أكبر عدد من التقييمات في مأرب (16%) والحديدة (15%) وحجة (12%)
- 79% من النازحين داخلياً اليمنيين الذين شملهم التقييم هم من النساء والأطفال
- 92% من الأسر النازحة داخلياً التي شملها التقييم أفادت بأنه لا يوجد لديها أي دخل أو أن دخلها أقل من 40 دولار أمريكي في الشهر
- 89% من الأسر النازحة داخلياً التي شملها التقييم أفادت بوجود فرد واحد على الأقل في الأسرة يعاني من الضعف، بما في ذلك 23% من الأطفال المعرضين للخطر و 44% من النساء المعرضات للخطر

تم تقييم 2,900 أسرة – معظمها من الأسر النازحة داخلياً – التي تحصل على مساعدة نقدية متعددة الأغراض من خلال الرصد ما بعد التوزيع في أغسطس 2021

- 91% من الأسر أعطت الأولوية للإنفاق على الغذاء
- 67% من الأسر أفادت عن درجات حدية أو ضعيفة لاستهلاك الغذاء
- 82% من الأسر أشارت إلى أن المساعدات النقدية كان لها دور في تحسين ظروفهم المعيشية بشكل معتدل أو كبير
- 84% من الأسر أكدت على أنها تفضل المساعدة النقدية على أنواع الدعم الأخرى

استجابة المفوضية لعام 2022

تسترشد أنشطة المفوضية في اليمن بنهج **ثلاثي الكتلة**[5] **وقائم على المناطق**. تهدف المفوضية في اليمن إلى تعزيز تكامل تدخلاتها ضمن الكتلات القطاعية التي تقودها المفوضية وإدراج كل من النازحين داخلياً والعائدين من النازحين داخلياً – أينما وجدوا – والمجتمعات المضيفة الضعيفة في استجابتها.

الحماية

بصفتها وكالة رئيسية للحماية وقائدة الكتلة القطاعية، ستواصل المفوضية الاضطلاع بدور حاسم في تعزيز حماية المدنيين، مع التركيز على النازحين داخلياً، والمساهمة في التخفيف من آثار النزاع على الأشخاص الأكثر ضعفاً. تماشياً مع إستراتيجيتها الخاصة بالنازحين داخلياً لعام 2021، ستواصل المفوضية تقديم مجموعة واسعة من خدمات الحماية من خلال المرافق الثابتة والأنشطة المتنقلة لزيادة الوصول إلى المناطق النائية. ستشمل تدخلات الحماية تحديد الأشخاص الضعفاء وإحالتهم إلى الخدمات المتخصصة؛ الإسعافات النفسية الأولية والدعم النفسي والاجتماعي للتخفيف من أثر المعاناة؛ والتدخلات الخاصة بدعم رفاه الأطفال، بما في ذلك الأنشطة الترفيهية وتحديد الأطفال المعرضين للخطر وإحالتهم إلى المؤسسات المكلفة؛ وتقديم المساعدة للناجين من العنف القائم على نوع الجنس، حيثما تكون البيئة مواتية وتتوفر القدرة لدى الشركاء؛ والمساعدة القانونية (التوعية والاستشارات الفردية والتمثيل) بشأن المسائل المدنية بما في ذلك توثيق الحالة المدنية؛ وأنشطة بناء قدرات شركائها والسلطات بشأن قضايا الحماية. ستعتمد المفوضية على شبكتها التي تضم 12 مركز مجتمعي و 30 وحدة متنقلة فاعلة في عام 2021، وستحاول زيادة عدد المرافق والفرق المتنقلة لضمان تغطية أفضل في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات.

في عام 2021، تم دعم أكثر من 27,000 شخص من النازحين داخلياً من خلال المساعدة القانونية، وأكثر من 41,000 من خلال الدعم النفسي والاجتماعي، من بين خدمات أخرى[6].

المساعدات النقدية

ستبقى المساعدات النقدية ذات أهمية حاسمة للتخفيف من أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي، وثني الأشخاص موضع الاهتمام عن اللجوء إلى آليات التكيف التي تؤدي إلى مخاطر الحماية، وتحقيق نتائج إيجابية في مجال الحماية. من خلال أدوات التقييم المحسّنة، تم تنقيح معايير الأهلية بحيث تشمل على نحو أفضل عناصر الحماية المحددة والاحتياجات الخاصة. سيتم تنفيذ عمليات الرصد ما بعد التوزيع بشكل دوري، وسيتم تقييم أثر المساعدات النقدية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية وبيئة الحماية عموماً على مستوى الأسرة والمجتمعات المحلية للاسترشاد به في البرامج المستقبلية. ستساهم المفوضية في كتلة العمل الخاصة بالنقد والأسواق في إطار تنسيق الفريق القطري للعمل الإنساني، وستحدد الفرص لاستخدام المساعدات النقدية لبناء الاعتماد على الذات والقدرة على التكيف في أوساط النازحين داخلياً، والتي سيتم الاسترشاد بنتائجها أيضاً في البرامج الخاصة باللاجئين من خلال دعم الأنشطة المدرة للدخل.

في عام 2021، تم توزيع 76.5 مليون دولار أمريكي كمساعدات نقدية، لمساعدة 1.3 مليون شخص من النازحين داخلياً وأكثر من 80,000 شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء.

[5] يشير النهج الثلاثي الكتلة إلى الاستراتيجية التي تهدف المفوضية في اليمن من خلالها إلى تعزيز تكامل تدخلاتها في إطار الكتلات القطاعية التي تقودها المفوضية: الحماية والمأوى / المواد غير الغذائية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات.
[6] سيتم التحقق من إنجازات عام 2021 في إطار التقرير الشامل لعام 2021 الذي سيختتم بحلول منتصف عام 2022.

المأوى والإغاثة الأساسية

بصفتها قائدة الكتلة القطاعية للمأوى في اليمن، ستواصل المفوضية توفير المأوى الطارئ ومواد الإغاثة الأساسية (مثل الفرش والبطانيات وأدوات المطبخ والمصابيح الشمسية) للحفاظ على مستويات المعيشة الأساسية، وإعطاء الأولوية للأسر النازحة حديثاً. تماشياً مع استراتيجية الكتلة القطاعية للمأوى، تم وضع استراتيجية للمأوى خاصة بالمفوضية للنازحين داخلياً والعائدين من النازحين داخلياً لتكون مكملة لتدخلات المأوى الطارئ الحالية للأسر التي نزحت حديثاً بسبب النزاع والسيول، إلى جانب توفير حلول المأوى طويل الأجل والأكثر استدامة. سيشمل ذلك وحدات المأوى الانتقالي للنازحين داخلياً في حالة النزوح المطول وإعادة تأهيل المساكن للعائدين. سيتم أيضاً إعطاء الأولوية لحل قضايا حقوق المساكن والأراضي والممتلكات المتعلقة بالنازحين داخلياً عبر أبعاد المأوى والحماية وتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، إلى جانب الموارد البشرية المخصصة وتعزيز مجموعة عمل مشتركة بين القطاعات معنية بقضايا المساكن والأراضي والممتلكات.

في عام 2021 ، قامت المفوضية بتوزيع أكثر من 27,000 مجموعة من مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ، وبناء أكثر من 10,000 مأوى انتقالي وتوزيع أكثر من 81,500 مجموعة من مواد الإغاثة الأساسية.

تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 1.6 مليون شخص من النازحين داخلياً يعيشون في 2,200 موقع للنازحين في جميع أنحاء اليمن، في حين يحصل أقل من ربعهم على الدعم من قبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. بصفتها قائدة كتلة تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، ستواصل المفوضية العمل مع السلطات المحلية والشركاء لتقديم الخدمات المنسقة للنازحين اليمنيين الذين يعيشون في مواقع الاستضافة والمجتمعات المحيطة بها. قامت المفوضية بتطوير استراتيجية لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات خاصة بالنازحين داخلياً، والتي تحدد التدخلات ذات الأولوية بشكل أفضل، من تحسين المواقع (بما في ذلك الوقاية من السيول / الحرائق) إلى التعبئة المجتمعية. سيتم إيلاء اهتمام خاص لدعم المجتمعات المهمشة التي تعيش في مستوطنات غير رسمية، ولا سيما المهمشين، بالتنسيق مع

النهج القائم على المناطق

لتخفيف التوترات وتعزيز التعايش السلمي بين مجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة، بما في ذلك في مناطق العودة، ستقوم المفوضية بتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع في المناطق. ستعمل المشاريع ذات الأثر السريع في المناطق على تحسين الظروف المعيشية، لا سيما في المستوطنات غير الرسمية / مواقع النازحين داخلياً وحولها، من خلال تحسين البنية التحتية صغيرة الحجم مثل مرافق المياه والصرف الصحي وبناء المساحات المجتمعية وتحسين المرافق المراعية للنوع الاجتماعي وخلق فرص سبل كسب العيش/النقد مقابل العمل لمجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة ومجتمعات العائدين.

في عام 2021، تم تنفيذ 38 مشروع من المشاريع ذات الأثر السريع، لدعم كل من النازحين وأفراد المجتمعات المضيفة.

الاستجابة الشاملة للاجئين

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة الوحيدة التي تعنى بحماية ورفاه اللاجئين وطالبي اللجوء في جميع أنحاء اليمن.

ستضمن المفوضية الدخول إلى الأراضي والوصول إلى التسجيل والتوثيق، بشكل مباشر أو لدى السلطات المختصة التي تم نقل أنشطة تسجيل وتوثيق اللاجئين إليها تدريجياً منذ عام 2016. كما ستقوم المفوضية بتقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة للأطفال اللاجئين، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة، وتيسير وصول الفئات الأكثر ضعفاً إلى التعليم، وتصميم تدخلات خاصة للنساء والفتيات الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس؛ وتوفير المساعدة القانونية، بما في ذلك في حالات الاحتجاز. كما سيتم ضمان وصول اللاجئين إلى خدمات الصحة العامة والتعليم، بالتنسيق مع السلطات ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة. ستواصل المفوضية أيضاً بذل الجهود نحو إيجاد حلول دائمة للاجئين، من خلال دعم العودة الطوعية وفرص إعادة التوطين، إلى الحد الذي تسمح به الظروف، بما في ذلك من خلال ضمان مراعاة اليمن بشكل أكثر منهجية من قبل مجموعة أوسع من بلدان إعادة التوطين، بالنظر إلى النسبة

预览已结束，完整报告链接和二维码如下：
https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?reportId=5_16590